صـــــــوتُ الثـــــــورَة

يا عمال كل البلدان، إتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية-اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

usmlo.org

لا "للسجن السوبر" ولحصانة الحكومة!

يناقش فريق العمل المكلف من قبل الرئيس إغلاق سجن غوانتانامو بحلول يناير 2010 حالياً خططاً لإستحداث مايعرف بالـ "سجن سوبر". وسيقع هذا السجن تحت إدارة وزارت الدفاع والأمن الوطني والعدل. ولن تقتصر مهمته على إيواء من تحتجزهم الحكومة، بل سيكون أيضاً مقراً للمحاكم التي ستقاضي هولاء مع طواقمها. وسيتألف من زنازين "طويلة الأمد" لإحتجاز من قد تصنفهم الحكومة كـ "خطرين جداً" ليتم الإفراج عنهم إلى أمد غير مسمى. وسيعود لمكتب الرئيس تحديد من من هؤلاء سيمثل أمام محكمة مدنية جزائية أو عسكرية أو اولائك الذين لن تتم محاكمتهم أبداً. وستكون السلطة التنفيذية في حلٍ من التصريح عن المعايير المتبعة في تصنيفها هذا، لأن هذا سيكون بنظرها أمراً على درجةٍ "عالية من الخطورة" كونه يمثل" تهديداً" محتملاً "للأمن القومي".

بالإضافة إلى ذلك، تقول الإدارة الحالية أن لها الحق في إحتجاز أولائك الذين برأتهم المحاكم إلى أجلٍ غير مسمى. وهذا ليس بالأمر الجديد عليها. ومثال على ذلك المواطن اليمني الذي دام إحتجازه في غوانتانامو الأعوام السبعة والذي كسب قضيته أمام المحاكم الفدرالية. إذ أقر القاضي بأن الحكومة لم تمتلك القرائن الكافية لإستمرار حبسه وأمر بإطلاق سراحه. لكن الحكومة رفضت الإفراج عنه، وعن يمنيين آخرين برأتهم المحاكم، مع العلم أن اليمن أبدت إستعدادها لإستقبالهم.

في حال إنجاز هذا السجن السوبر سيشكل هذا إلغاءً لمبدأ إتهام الأشخاص لإرتكابهم جرائم فعلية وأن تتم محاكمتهم بناءً على طبيعة هذه الجرائم. وسيكون هذا نصيب الإجراءات القانونية الأخرى التي تحول دون إفلات الحكومة من المساءلة، كمبدأ البراءة حتى إثبات العكس، والحق بالحصول على محاكمة سريعة، والإجراءات المعتمدة لإثبات القرائن، وحق المتهمين مواجهة متهميهم. وبدلاً من هذا، يستحدث الرئيس عسفاً نظاماً يخوله تقرير أي نوع من المحاكمة قد يحظى بها المتهمون والمعايير الخاصة بالأدلة والإدانة والحق بالتمثل من قبل محامٍ وسواها، هذا إن كان هناك من محاكمة أصلاً.

ولهذه التغييرات أهمية إضافية كونها تلغي الفصل القائم بين المدني والعسكري وذاك بين المحاكم و القوانين الجنائية و المدنية والعسكرية. يعود هذا إلى خضوع السجن لإدارة وزارات الدفاع والعدل والأمن الوطني، ولكون أن المحاكم ستكون موجودة داخله. وعليه يعتري الغموض ماهية المحاكم التي سيتم إنشاءها وضوابط عملية المحاكمة نفسها. فهل تقوم السلطة التنفيذية بتعيين القضاة والمحامين؟ وهل يعتمد هذا على حصولهم على تصاريح أمنية؟ وهل سيكون للمتهمين الحق بإختيار محاميهم؟ هل ستكون قرارات القضاة ملزمة؟ سيعود لمكتب الرئيس تقرير هذه الأمور جميعها.

ينص القانون الأمريكي الخاص بالمحاكمات الجنائية على حق المتهم بمحامٍ، كما يرفع سقف المعايير الضابطة للأدلة والإدانة في حالات الجرائم التي عقوبتها الإعدام، ومنها عادة جرائم الإرهاب. لكن الأمر مغاير في حالة القانون المدني. فلا يُخول المتهم الحصول على محامٍ، وتتم الإدانة على أساس "رجحان الأدلة" لاعلى أساس "الأدلة القاطعة".

إن تجربة غوانتانامو، حيث يُعتقل المئات دون إتهامهم لسنوات بإستثناء إدعاءات الحكومة أنهم "إرهابيون"، لاتدع مجالاً للشك بأن الحكومة ماضيةٌ في تعزيز حصانتها من الإتهام والمساءلة. لابل تعمد بخططها هذه إلى مأسسة نظام تسود فيه أحكام السلطة التنفيذية على النظام العدلي، ويكون الكيل بمكيالين عنصراً مركزياً فيه. وتُمأسس كذلك حصانة السلطة التنفيذية تجاهل تبرئة شخص ما وحجزه بالإستناد فقط إلى تقرير الرئيس أنه شخص "خطرٌ جداً" حتى يتم الإفراج عنه. يهدف هذا إلى تكريس اللامساواة، حيث يحظى البعض بالمحاكمة خلافاً للبعض الأخر، وحيث يُفرج عن البعض دون سواهم حتى وإن لم تتم إدانتهم. يعود تقرير هذا كله للسلطة التنفيذية دون سواها، كتقرير من يتم نعتهم بالـ "خطرين جداً".

وليست بمصادفة بريئة أن يترافق مضي الرئيس في خطته إنجاز السجن السوبر مع توجه وزارة الأمن الوطني توسيع مراكز الإعتقال التابعة لها. ورغم أن هذا يتم بحجة إعتقال المهاجرين، إلا أن مسؤولي الوزارة لا يخفون سراً أن الهدف الفعلي لايتوقف عند هذا الحد. ويأتي هنا ما قاله رئيس جهاز أمن الهجرة والجمارك (ECI) مؤخراً: "سوف نستمر بإحتجاز الناس وسنفعل ذلك على نطاق واسع". ويركز هذا الجهاز أيضاً على الناس "الأكثر خطراً"، مع شمول هذا التوصيف من يعتبرهم "تهديداً للأمن القومي".

تتقاطع تجربة غوانتانامو مع ممارسات الـ ECI من إغارةٍ وحجز. حيث تتسم هذه الأخيرة بإحتجاز أشخاص لم يرتكبوا أية جريمة وبالعنصرية والعقاب الجماعي والإذلال وإعتباطية تجريمهم لرغبة الحكومة فحسب. وبما أن مسائل الهجرة تخضع للقانون المدني وليس الجنائي فلا وجود للحق بالتمثل من قبل محامٍ. فكان مصير اللذين تم إعتقالهم دون أن يتمكنوا من إثبات كونهم مواطنين أو وضعهم القانوني في البلاد الحجز لأشهر عدة. وأجبر العديد منهم على الإقرار بالتهم الموجهة إليهم قبل أن يتم الإفراج عنهم. هذا بالإضافة إلى تمكين الحكومة الفدرالية أجهزة إنفاذ القانون المحلية التعاطي بأمور الهجرة، وهذا مخالف لما كانت عليه الحال سابقاً، وهو ما أطلق لها عنان إعتقال المهاجرين.

التتمة على الصفحة الثانية

في هذا العدد

خطط لإحداث سـجن سـوبر تديره وزارات الدفـاع والأمن الوطني والعـدل – صفحة 2

أوبامـا يتحدى المـحاكم الفـدرالية ويرفـض الإفـراج عن مـعتقلين يمـنيين – صفحة 3

من الملاحظ هنا أن مكتب الرئيس يسعى إلى وضع كافة أجهزة الشرطة تحت سلطة الحكومة الفدرالية لإلغاء الفصل القائم بين القانونين المدني والجنائي في إطار إنفاذ القانون. ويشار هنا إلى أن الحجز الجماعي للمدنيين، كإحتجاز اليابانيين الأمريكيين خلال الحرب العالمية الثانية، تم أيضاً في إطار القانون المدني وبحجة الأمن القومي. وقد إختبر الناس أمراً مماثلاً خلال كارثة إعصار كاترينا الذي تسببت به الحكومة، حيث إستُقدم الجيش وتم إستخدامه ضد المدنيين، بما فيها حالات إعتقال المدنيين تحت تهديد السلاح وتسفيرهم إلى مراكز إعتقال عسكرية. وعانى الأفارقة الأمريكيون خاصة من هذه الممارسات الوحشية. الهدف من كل هذا إذاً هو تعميم الحجز الغير المحدد الأجل بما يتجاوز معتقلي غوانتانمو ليشمل كل من يصنفه الرئيس أشخاص "خطرين جداً"، وهو ما ينجلي من خطط توسيع مراكز الإعتقال وماصرح به مدير الـ ECI: "ما نحاول عمله هو تصميم نظام يعكس صلاحيات إعتقال المدنيين الإستثنائية التي نمارس". وللإلتفاف على قواعد المحاكم المدنية يتم إستعمال تهم مدنية تتعلق بالأمن القومي وتحت مظلة "الصلاحيات الإستثنائية" لوزارة الأمن القومي.

يتم السعي إذاً إلى مأسسة نظام يقوم على حصانة الحكومة والكيل بمكيالين حيث تحتكر القوة التنفيذية السلطة، وهو ماتعبر عنه ممارسات الحكومة إحتجاز الأفراد لآجال محددة أو غير محددة، سواء في غوانتانمو أو مراكز إعتقال وزارة الأمن الوطني. هذا أمرٌ لاديمقراطي بالمطلق وسبيلٌ لأمن أقل لاأكثر. فبدلاً من النكوص إلى إستبدادٍ تمارسه الحكومة على هذا النحو لابد من المضي بإتجاه نظام عدالة عصري يكفل حقوق الجميع ويقضي على كافة أشكال اللامساواة والكيل بمكيالين.

أمننا يكفله نضالنا من أجل الحقوق! لا لحصانة الحكومة!

خطط لإحداث سجن سوبر تديره وزارات الدفاع والأمن الوطني والعدل

يدرس الرئيس باراك أوباما حالياً إحداث "سجن سوبر" تديره وزارات الدفاع والأمن الوطني والعدل سوية وذلك في إطار خطط إغلاق سجن غوانتانمو في كوبا. وكان أوباما قد أعلن عزمه إغلاق هذا السجن بحلول يناير 2010. وشكل لهذا الغرض فريق عملٍ أعضاؤوه من وزارات الدفاع والأمن الوطني والعدل، وهم باشروا العمل على تقرير من مِن سجناء غوانتانمو سيتم الإفراج عنهم والأماكن التي سيرسلون إليها وكيفية وإمكانية محاكمة الباقين.

ومن الإقتراحات المتداولة في هذا الصدد بحسب تقارير إخبارية إحداث "سجن سوبر" على الأرجح في ميتشغان أو كنساس. حيث يتم نقل سجناء غوانتانمو إليه مبدئياً إلى أن يقرر الرئيس من سيحاكم مدنياً ومن عسكرياً.

وفي الوقت عينه يدرس الرئيس والكونغرس الإبقاء على اللجان العسكرية التي أحدثها جورج بوش مع إدخال تعديلات طفيفة عليها. حيثُ يناقش مجلسي النواب والشيوخ تضمين مشروع قانون تفويض وزارة الدفاع لغةً بهذا الشأن. وسيعني هذا في حال إقراره أن محاكمة البعض ستتم أمام لجان عسكرية تعتمد معايير مختلفة للحصول على الأدلة ومنها إنتزاع إعترافات بالإكراه والركون إلى الدلائل السرية والشائعات، وهذا مما لايسمح به في المحاكم العسكرية أو المدنية.

وسيتألف السجن السوبر من "زنازين طويلة الأمد" لإحتجاز من يصنفهم الرئيس كـ"خطرين جداً" كي تتم محاكمتهم أو الإفراج عنهم. وسيكون نزلائها سجناء غوانتانمو ممن يشملهم التوصيف السابق وأولائك الذين سيسمهم الرئيس مستقبلاً على هذه الشاكلة. ويُقال أن هذا التعيين سيعود إلى قرار تنفيذي يحول دون الكشف عن الدلائل المستخدمة للملأ كون الحصول عليها تم عن طريق التعذيب أو كونها تفشي معلومات تريد السلطة التنفيذية الإبقاء على سريتها، عادةً بحجة أن كشفها سيضر بالأمن القومي. إلا أن المحامين المدافعين عن سجناء غوانتانمو يشيرون إلى أن الحكومة تسعى بهذا إلى إخفاء جرائمها ومنها إغتيالات وتعذيب وتسليم السجناء إلى دول أخرى تتولى تعذيبهم وإحتجازهم إلى أجل غير مسمى. أضف إلى هذا أن الإبقاء على سرية معايير تعيين كون أحدهم "خطير جداً" وإحتكاره من قبل السلطة التنفيذية يشير إلى إمكانية إستخدام التوصيف على نطاق أوسع. ويشير المدافعون عن الحقوق في هذا الإطار إلى قيام مسؤولين فدراليين بوسم أية معارضة كـ"درجة منخفضة من الإرهاب".

سيكون السجن السوبر مقراً للمحاكم المدنية وللمحاكم وللجان العسكرية وللقضاة وللمحامين الذين سيتولون مهمة المحاكمات. وسيتوجب على هولاء الحصول على تصاريح أمنية من قبل الحكومة، مع العلم أن تفاصيل هذه الإجراءات لم تتضح ماهيتها بعد.

وتعمد السلطة التنفيذية من خلال هذا السجن السوبر إلى إحداث تغييرات على نظام العدالة الحالي، ومنها أن إدارته ستتولاها وزارات الدفاع والأمن الوطني والعدل وما لهذا من دور في إلغاء الفصل القائم بين المحاكم و القوانين الجنائية و المدنية والعسكرية. سيُمكن هذا الحكومة من تقرير نوع المحاكمة التي سيخضع لها المتهمون وطبيعة الحقوق التي ستُمنح لهم. وفي حالة التهم المدنية، لايحق للمتهم الحصول على محام كما أن معايير الإدانة والدلائل تكون أقل صرامة. تتطلب الإدانة في هذه الحالة عادةً "ترجيح القرائن" عوضاً عن "الأدلة القاطعة" كما هي الحالة في القضايا الجنائية ذات العقوبات القصوى. وبالمثل، تختلف متطلبات محاكمات جرائم الحرب على أساس القانونين الدولي والأمريكي.

عادةً ما تُحدد طبيعة الجرائم المرتكبة نوع المحكمة وسياق المحاكمات، لا قرارات السلطة التنفيذية. ولكن هذا السجن السوبر يعني أن مكتب الرئيس سيخول السلطة التنفيذية تقرير نوع المحاكمة وحتى إمكانية إجرائها، عوضاً أن يعود هذا إلى أفعال وإرتكابات المتهم. أضف إلى أن إتباع السجن لإدارة عسكرية وإتخاذ القرارات من منظور الأمن القومي سينقضان الإجراءات الحالية التي تفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية وبين الأمور العسكرية والمدنية.

علق أحد أعضاء الكونغرس جيرود نادلر من نيويورك على شهادات محامي وزارتي الدفاع والعدل بشأن الخطط هذه بالقول: "أكثر ما يزعجني هو إشارتهم إلى أنهم سيخضعون الأشخاص الذين تتوفر بحقهم دلائل كافية لمحاكمة عادلة. لكن حين لاتتوفر هذه، فالمحاكمة ستكون أقل عدلاً. وأنهم سيتبعون الحد الأدنى من الإجراءات القانونية الواجبة حتى يتمكنوا من إدانتهم لمعرفتهم بعدم براءة هؤلاء. هذه

ليست محاكمة عادلة بل محاكمة إستعراضية." ويترأس نادلر إحدى اللجان القضائية الفرعية في مجلس النواب والتي دعت إلى مناقشة اللجان العسكرية. وبحسب محامي وزارة الدفاع تتم مناقشة إمكانية الإستمرار بإحتجاز من تبرئهم المحاكم في حال شمولهم بتوصيف الأشخاص "الخطرين جداً". ففي شهادة له أمام الكونغرس، قال جاي جونسن كبير محامي وزارة الدفاع: "عند الإنتهاء من مراجعة أوضاع [مساجين غوانتانامو] سيكون هناك مجموعة من الأفراد الذين نعتقد في الإدارة الحالية بوجوب الإستمرار بحجزهم لدواعي السلامة العامة والأمن القومي. ومن غير الضروري أن يكون هؤلاء ممن سنقوم بمقاضاتهم." وأضاف: "إن ما قد يترتب عليه تبرئة أحدهم لهو موضوع مهم نناقشه غالباً في الإدارة. ففي حال عدم الحكم عليه بحبس مطول، نرى أنه سيكون لنا، بحكم سلطتنا القانونية، القدرة على الإستمرار بإحتجاز ذلك الشخص." وبالفعل تحتجز الإدارة ثلاثة يمنيين برأتهم المحاكم وطلبت الإفراج عنهم.

محامو الجيش يشجبون اللجان العسكرية

من غير الواضح بعد إن كان الرئيس أوباما سيقرر إستعمال اللجان العسكرية. لكن الواضح أن محامي الجيش الذين عُهدت إليهم مهمة الدفاع عن سجناء غوانتانامو يعارضونها. ومنهم على سبيل المثال العقيد داريل فاندفيلد، والذي قال أمام لجنة قضائية فرعية تابعة لمجلس النواب بأنه المدعي العسكري السابق في غوانتانامو الذي إستقال من منصبه "لإستحالة مقاضاة المتهم أخلاقياً وقانونياً في إطار نظام اللجان العسكرية." وأضاف أن القانون الذي يناقشه مجلس الشيوخ حالياً يبقي على نظام "لاقانوني ولادستوري" يؤدي إلى "تقويض قيمتي العدالة والحرية الأساسيتين."
وقال فاندفيلد، والذي عرّف عن نفسه بأنه "مؤمن حق" بالنظام، أن آراءه تبدلت جذرياً أثناء عمله على قضية الفتى الأفغاني الذي أوكلت إليه مهمة إدانته وإسمه محمد جواد. وقدم العقيد معلومات أساسية عن القضية المرفوعة ضد جواد، والذي يُعتقد بأنه لم يكن يتجاوز عمر الثانية عشرة عندما تم إعتقاله من قبل القوات الأميركية في أفغانستان: "تم إنتزاع إعترافه تحت التعذيب، وحاول المتهم الإنتحار مرتين، وأخضع لإستجوابات تعسفية. كما تم منع الدفاع من الحصول على قرائن قد تقود إلى إثبات براءته. هذا بالإضافة إلى إنعدام الكفاءة قضائياً والمحاولات الكريهة للتستر على عيوب نظام لايمكن إصلاحه." عانى جواد من السجن والتعذيب وسوء المعاملة لما يقارب سبع سنوات بعد إعترافه بفعل التعذيب. وحكم قاض عسكري العام الفائت أن إعتراف جواد مرفوض لأن الحصول عليه تم بالتعذيب وبالتهديد بالموت. وفي الشهر الماضي أمر القاضي الذي نظر بإلتماس جواد المثول للمحاكمة بالإفراج عنه إلا أن الحكومة رفضت تنفيذ قراره. وفي النهاية أطلقت سراحه وأعادته إلى أفغانستان يوم 24 أغسطس. وقرر جواد مقاضاة الحكومة الأمريكية لتعويضه عن التعذيب والإحتجاز المطول اللذين تعرض لهما.
ويؤيد مطلب التعويض هذا المحامي إريك مونتالفو من القوى البحرية، وكان عُين أيضاً لتمثيل جواد في غوانتانامو. وقال بالإشارة إلى خطأ إحتجازه: "من غير المقبول ألا يُعوض جواد [من قبل الحكومة]." وقالت ناقي بيلاي مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الثلاثاء الماضي بضرورة تعويض من تم إحتجازه دون تهمة كجواد. من جهته قال الملازم وليام كوبلر المحام العسكري المكلف الدفاع عن القاصر الكندي عمر خضر: "الشئ المهم جداً الذي يمكن للرئيس أوباما فعله هو إلغاء اللجان العسكرية بعيوبها الكثيرة." ويستمر حبس موكله في غوانتانامو مع تأجيل موعد محاكمته.
بالإضافة إلى إحتمال إنشاء "السجن السوبر" تنظر وزارة العدل في توجيه تهم جنائية في عشرات القضايا ومنها تزويد الدعم المادي للإرهابيين أو التخطيط للقيام بهذا. ويمكن أن تقوم محاكم فدرالية في نيويورك والعاصمة واشنطن النظر بهذه القضايا، دون أن يغيب عن البال أن هجمات 11 سبتمبر الإرهابية وقعت في هاتين المدينتين. ويسعى المدعون العامون في نيويورك إلى تنظيم المحاكمات هناك مشيرين إلى قيامهم النظر في قضايا إرهاب عدة في محاكم مدنية. ويبلغ عدد من حُوكموا وأدينوا في قضايا الإرهاب الدولي من قبل المحاكم الفدرالية المئتين. وتؤكد المنظمات القانونية ومنظمات الحقوق المدنية مثل نقابة المحامين الوطنية والإتحاد الأمريكي للحريات المدنية على إستطاعة المحاكم العسكرية والفدرالية النظر بقضايا الإرهاب. وفي تقرير نشره محامو الدفاع عن معتقلي غوانتانامو شهر يناير الماضي بالتزامن مع إعلان أوباما إغلاق غوانتانامو تم التأكيد على أن إغلاق السجن ممكن بإتباع خطوات ثلاث: "1) إرسال من يمكن إرسالهم إلى بلدانهم، 2) توفير الملاذ الآمن لمن لايستطيع العودة، و 3) إتهام من يتوجب إتهامهم ومحاكمتهم في محاكم فدرالية جنائية عادية." ومن الممكن أنه سيتم محاكمة بعض الأشخاص على هذا النحو.

المحاكم تأمر بإخلاء سبيل معتقلين في غوانتانامو

أوباما يتحدى المحاكم الفدرالية ويرفض الإفراج عن معتقلين يمنيين

يوم 17 أغسطس أمر قاضٍ فدرالي وزارة الدفاع الإفراج عن معتقل يمني أمضى سبع سنوات في سجن غوانتانامو دون أي مبرر. يبلغ المواطن اليمني محمد الأضاحي السابعة والأربعين من العمر وله ولدين ويعاني من مشاكل قلبية. لكن رغم قرار القاضي رفضت الحكومة إطلاق سراحه، نظراً إلى أن عدم حيازتها دلائل كافية للإستمرار بإحتجازه. وكانت القوات الباكستانية إعتقلت الأضاحي أثناء فراره من أفغانستان بعد الإجتياح الأمريكي. ويقال أنه كان يستقل حافلة تنقل عدداً من عناصر الطالبان الجرحى، ما أدى بوازرة الدفاع إلى إتهامه بالعمل لحساب الطالبان ولإرساله إلى غوانتانامو في يناير من العام 2002. وأكد على براءته بالقول: "أنا عامل في بلدي، ولم أرتكب أية جريمة قط." فأمر القاضي بإطلاق سراحه.
وينضم الأضاحي بهذا إلى سجينين آخرين من غوانتانامو على الأقل ربحوا القضايا التي رفعوها أمام المحاكم لتمكينهم من المثول أمام القضاء - ويعني هذا أن قاضياً فدرالياً أقر بأنه لا أساس لإحتجاز الحكومة لهم كسجناء وذلك لعدم إثباتها بأنهم قد إرتكبوا جرائم أو بأنهم يشكلون أي خطر على العامة. وعليه صدرت أوامر قضائية للإفراج عنهم، لكن الحكومة تستمر بإحتجاز هؤلاء في غوانتانامو وبينهم سجين لم يكن قد تجاوز سن المراهقة لدى إعتقاله منذ سبع سنوات. إن هؤلاء السجناء الثلاثة يمنيون، كحال مايقارب المئة من السجناء الـ 220 الباقين في غوانتانامو. ورفضت الحكومة الأمريكية الإفراج عن المعتقلين اليمنيين رغم أن اليمن كانت قد عبرت عن إستعدادها إستعادتهم. ويصدور هذه القرارات القضائية ينتفي أي

أساس قانوني لإستمرار الحكومة بإحتجازهم ويتبدى جلياً أنها تتحدى هذه القرارات من منظور سلطوي.

إن رفض الرئيس إصدار الأوامر بأطلاق سراح الرجال الثلاثة لهو مثال أخر على تجاهل السلطة التنفيذية لأوامر القضاء. وبالإشارة إلى قضايا سابقة، نجد بأن الحكومة رفضت مثلاً تسليم أدلة إعتبرتها "من أسرار الدولة" رغم إصدار قاض فدرالي أمراً بالكشف عنها، وأخرها صوراً تشير إلى إرتكاب الحكومة التعذيب.

يضاف إلى هذا كله أن الحكومة، ورغم أنها قد أشارت إلى إمكانية إطلاق سراح يمنيين آخرين، فهي ترفض الإفصاح عن عددهم كما أصدرت أمراً يمنع المحامين من مناقشة أو إعطاء معلومات تخص القضايا التي يتولونها. ووفقاً لأحد المحامين فإن الحكومة تزعم الآن بأن حتى المعلومات المتعلقة بالأشخاص اللذين تستعد الحكومة تحريرهم هي "معلومات سرية." ويخوض المحامون معركة ضد محاولات كتم حقيقة أن الحكومة قد تثبتت من أنه لامانع من إطلاق سراح العديد من المعتقلين اليمنيين. مع العلم بأن اليمن سبق وأبدت إستعدادها إستقبالهم لدى الإفراج عنهم. تستعمل الحكومة تبريراً يقول بأن المعتقلين "ربما" يصبحون "إرهابيين" عند عودتهم لبلدانهم، بالرغم من عدم وجود عوائق تحول دون إطلاق سراحهم، وقول المحاكم بالمثل.

نظرت المحاكم الفدرالية في 35 قضية بخصوص حق المتهمين السجناء في غوانتانامو المثول أمام القضاء حتى الآن، وقبلت إلتماس الدفاع وأمرت بالإفراج عن المعتقلين في 29 منها، بعدما تبين لها بأن الحكومة لم تقدم دلائل كافية للإستمرار بإحتجازهم.

صـــوتُ الثـــورَة

بثلاث لغات، الإنكليزية والعربية والإسبانية

شاركونا آراءكم وأخباركم وتقاريركم

office@usmlo.org

زورا موقعنا على الإنترنت

www.usmlo.org